القياس وقضاياه عند محمد الخضر حسين الجزائري
من خلال كتابه:"القياس في اللغة العربية".

أ.زغدودة ذياب مروش
جامعة الحاج لخضر باتنة 1(الجزائر)

الملخص :

اللغة العربية من أهم مقومات مجتمعنا العربي ؛ فهي عنوان حضارتنا وسجل تاريخنا وأداة تواصلنا. نشأت في أحضـــان الجزيرة العربية نقية خالصة ،ثم تعززت وتكرمت بمجيء الإسلام . ولما كان العرب شديدي العناية بهذه اللغة ،اعتمدوا قـــوانين ومقاييس، يعد الانحراف عنها خطأ ولحنا ، و من أهم القضايا التي اتفق علماء اللغة على العمل بها واختلفوا فـــي الأخـــذ بهـــا: القياس؛ فمنهم من يجري فيه بغير عنان ، ومنهم من يضيِّق دائرة اعتماده فيكبله بشروط تكاد تبعده عن الاستعمال . ومن هـــؤلاء محمد الخضر حسين الجزائري.

الكلمات المفتاحية: القياس - النحو - الأصل - الفرع - قياس الاستعمال - قياس النحو - قياس التمثيل-قياس الشبه - الشاذ.

Resumé :

La langue arabe est le plus important élément de notre société .Elle est le titre de notre civilisation et le registre de notre histoire ,et l'outil de notre communication. Elle a grandi entre les bras d'Aljazira Alarabia, pure, renforce et, et elle c'est amélioré par l'arrivé de l'Islam. Quand les Arabes ont été extrêmement soucient dans cette langue, ils avaient adopté des lois et des normes, et que la déviation de ces lois et de ces normes est une grande erreur et lahne L'une des principales questions que les linguistes ont accepté de travailler et différaient en prenant: Mesure; certains d'entre eux l'utilisent sans limites, et certains d'entre eux ont adoptés rétrécit le cercle des conditions à peine le garder hors d'usage. Parmi ces linguistes: Mohammed Alkhadher Hussein.

Mots-clés: mesure, l'origine ,la branche, la mesure d' utiliser, la mesure de la grammaires, la mesure de la représentation, mesure de similarité , mesure anormale.

Abstract:

Arabic language of the most important elements of Arab society; it is the title of our civilization and record our history and our communication tool. Grew up in the arms of the Arabian Aldjazira, pure pure, then strengthened and graciously coming of Islam. When the Arabs were highly in this language Care, adopted laws and standards, is a deviation by the error and Hanna, and of the most important issues that linguists agreed to work out and differed in taking out: measurement; Some of them use it without limits

, and some of them narrows the adoption circle and put on it some condition almost keep him out of use. Of these Mohammed Alkhadher Hussein.

مقدمة :

تتميز اللغة العربية بمكانتها المرموقة والرفيعة التي استمدتها من القرآن الكريم الذي نزل بها ومـــن مـــا قدمـــه أبناؤها لها عبر التاريخ: "فهي الوعاء الجامع لثقافتهم ،والمكون الأساسي من مكونات الأمة، وهي وسيلة مـــن وســـائل التفكير والتعبير ، وحاملا للإرث والتاريخ والحضارة "[1] .إن للغة دلالة تخترق الواقع لأنها تهدف إلى تسمية الأشـــياء الموجودة في العالم علوما وثقافات ، والعالم يتطور واللغة كذلك ، ولكي تضمن وظيفة القول وتطورها:" يستمد طاقتها من متغيرات الحياة ومن مواقف الناطقين بها "[2] . وتمتلك اللغة العربية قدرات تميزها عن غيرها من اللغات تتمثل في

:الثراء والخصوبة، مما يجعلها قادرة على تلبية حاجات أهلها، ومسايرة المستجدات. والمتتبع لتاريخها يجدها قد وفت بمتطلبات أهلها، سواء تعلق الأمر بأنظمتها البنائية أم الاشتقاقية ، وامتدت لتؤثر في لغات أخرى،. كما أشار المستشرق والتر تايلور " أن هناك حوالي ألف كلمة ذات أصل عربي في اللغة الانجليزية وآلاف أخرى مشتقة من هذه الكلمات [3].

وإذا كان التطور والتغير سمة من سمات الوجود، فإن اللغة العربية "قد وصلتنا جديدة متجددة تجمع بين الأصالة والمعاصرة وتحمل تراثا إنسانيا من الآداب والعلوم يشهد لها بالحيوية والتجدد والتفوق"[4].قال الشيخ محمد الخضر حسين: "أن اللغة العربية ثابتة راسخة بحرص أبنائها عليها ــ لأنها لغة القرآن الذي هو معجزة الرسالة ومطلع الهداية ، وللغة العربية خصائص ومميزات؛ تتمثل في فصاحة الكلم وحكمة الأساليب وغزارة المادة أنها لغة المستقبل [5]" .وأضاف أن فضل اللغة العربية يكمن في ما تتميز به من اعتدال كلماتها التي فاق فيها الثلاثي على الرباعي والرباعي على الخماسي ، وليس فيها ما زاد عن ذلك وحروفه أصلية . ثم نبه إلى أهمية المجامع اللغوية التي تجعل اللغة العربية، تنهض وترقى إلى مستوى اللغات الراقية، وتجعلها تسير مع الحضارة كتفا لكتف فدعا إلى :"تأليف مجمع لغوي ، ينظر فيما يتجدد من المعاني، ويضع لكل معنى لفظا يناسبه، ويسير مع المدنية والعلوم ، لا يتأخر عنهما طرفة عين"[6]. هذه دعوة من بين الدعوات التي ظلت تتردد على أفواه العلماء ، حتى أنشئت المجامع اللغوية ، ذات الدور الأساس في وضع المعاجم، التي يربط بها الاستعمال اللغوي، حتى لا تتعرض اللغة للتفتت والتحريف أو الغموض. يقول محمد الخضر:"فالمعجم المأمول يجب أن يكون مرتبطا بالحياة المعاصرة ،يحركه التعريب والترجمة ، وينبغي أن يأخذ بوسائل تطور اللغة ويستعين بما بذل من جهد قديما وحديثا"[7] .

القياس و أنواعه: ارتبط تاريخ نشأة القياس بتاريخ نشأة القواعد العربية ، وتنسب نشأته إلى ابن أبي إسحاق الذي كان يعتمد عليه ويسرف فيه،حتى قيل أنه "أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل"[8] . و قد بدأ القياس عند ابن أبي إسحاق بملاحظات فردية يمليها تصوره الخاص، لفهم القاعدة ثم تحول إلى سيل دافق من ربط الأشباه بالنظائر، إدراكا لكُنْه اللغة [9] .وكان لعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب دور في تحكيم القياس في مسائل النحو. فتميزت المرحلة الأولى ببناء قاعدة القياس بوصفه قائما على المسموع . و كان للخليل بن أحمد عناية كبيرة بالقياس فقد أصل له، وأظهر معالمه، وأركانه ،"ثم أرشده حسه إلى معرفة الأصول والفروع ، فبني قياسه على الكثرة المطردة من كلام العرب"[10] .وكان له صور منها : قياس الشبه،قياس التمثيل،والقياس المفارق.وهي نفسها صور القياس الموجودة عند سيبويه الذي أصل له بقوله: "تقيس على الأكثر"و"لا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس"[11] .

وقد جاء تحديد مفهوم القياس في الصحاح: "قست الشيء بغيره أقيسه قيساً وقياساً فانقاس، إذا قدرته على مثاله، وفيه لغة أخرى: قسته أقوسه قوساً وقياساً، ولا يقال أقسته، والمقدار مقياس، وقايست بين الأمرين مقايسة وقياساً. ويقال أيضاً: قايست فلاناً، إذا جاريته في القياس، وهو يقتاس الشيء بغيره، أي يقيسه به، ويقتاس بأبيه اقتياساً، أي يسلك سبيله ويقتدي به" [12] .وفي لسان العرب: "قاس الشيء يقيسه قيساً وقياساً وانقاسه وقيسه إذا قدره على مثاله ،والمقياس المقدار، وقاس الشيء يقوسه قوساً..." [13]. و القياس فعل القائس وحمل فرع على أصل في بعض أحكامه لمعنى يجمع بينهما،قال الجصاص: "والدليل على أن القياس فعل القائس أنك تقول: قاس فلان قياساً، فتجعله فعلاً له كما تقول: قعد قعوداً وقام قياماً "[14].

وعرف ابن الأنباري القياس في اللغة والاصطلاح ،قال: " اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير ، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا : قدرته ، ومنه المقياس أي المقدار ، وقيس رمح أي قدر رمح "[15]. أما تعريفه في الاصطلاح فقد قدم لنا عدة تعريفات، نذكر منها: "هو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل "، "هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع" [16] ،" وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ،كرفع

الفاعل ونصب المفعول في كل مكان ..." [17] . وللقياس مفهوم شامل يدل على مفهومات متعددة ، فمنه" قياس الاستعمال" أو " القياس اللغوي " و " القياس النحوي" و "القياس المنطقي"، والذي يهمنا هنا هو النوع الأول والثاني ؛ أما القياس الأول فيقوم به المتكلم وأما الثاني فيقوم به الباحث ، وإذا كان القياس الأول هو " قياس الأنماط " فالثاني هو " قياس الأحكام"، وإذا كان الأول هو " الانتماء " فإن الثاني هو "النحو" ، ولعل الذي دعا ابن سلام إلى وصف الحضرمي بأنه " مد القياس " هو معرفته أن الحضرمي قد حول النحو من طابع الانتماء التطبيقي الذي رسمه علي بن أبي طالب بقوله : " انح هذا النحو يا أبا الأسود " إلى الطابع النظري الذي يتسم بقياس حكم غير المسموع على حكم المسموع الذي في معناه . والقياس هو بمثابة شهادة ضمان للغة والدرع الواقي لقواعدها من اللحن والتحريف والزيغ، وبه أغلقت الأبواب أمام عبث العابثين ولغو اللاعين .

ومن الحقائق التي لا ينكرها أحد أن القياس له عظيم الفائدة فهو أدعى إلى الاختصار والإيجاز باعتباره يقيس الظاهرة على ظاهرة أخرى ويحكم لها بحكمها ، فتأخذ الظاهرة المقيسة حكم الظاهرة المقاس عليها، وقد أدرك القدماء فائدته لذلك قال أبو علي الفارسي " أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ، ولا أخطئ في واحدة من القياس "، وقال عنه ابن جنى " مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس ". وهكذا بلغ القياس ذروته على يد أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني ، فنادا بذلك الرأي المشهور:"ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب "[18] ، و عشق الفارسي القياس الذي بهره ، فقد سأله ابن جني يوماً : " هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أم لا ؟" فقال:" كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم ، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم ، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا ، وما حظرته عليهم حظرته علينا ، وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا، وما بين ذلك بين ذلك "[19] .

و أدرك ابن الأنباري أهمية القياس ، وعد إنكار القياس إنكارا للنحو نفسه، لأن النحو كله قياس [20] .وممن أيدوا مذهب أبي علي الفارسي في القياس-الزمخشري ، الذي كان يرى الاحتجاج بأقوال المولدين ، والقياس عليها ، والعلامة الرضي الذي استشهد بشعر لأبي تمام في عدة مواضع من شرحه لكافية ابن الحاجب"[21].

أما الشيخ محمد الخضر حسين فقد أدرك، أهمية القياس ؛ حيث يرى أن واضع اللغة وضع لجانب كبير من المعاني ألفاظا عيّنَها كالسماء والمطر والنبات والعلم والعقل ،وتوسل للدلالة على بقيتها بمفاييس قدرها...ولولا هذه المقاييس لضاقت اللغة على الناطق بها [22] ، ويرى أن القياس وسيلة تمَكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل، دون أن تقرع سمعه من قبل ،أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو دواوين جامعة لمنثور العرب ومنظومها . فالقياس يوفر الألفاظ والجمل وتتعدد به المعاني ، وهو يختلف عن الترادف الذي يكون فيه للمعنى الواحد مئات الأسماء، فيود السامع لو يصرفها إلى حكم القياس ، " هذه المترادفات نشأت من تعدد اللغات وهي من مفاخر اللغة ودلائل سعة بيانها ، وهي تسد وجوها من الحاجة غير الوجوه التي يسدها القياس". [23] .

ولمعرفة أنواع القياس؛ لا بد أن نفرق بين نوعين من القياس: القياس اللغوي هو مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال ، رغبة في التوسع اللغوي ، وحرصاً على اطراد الظواهر اللغوية وسماه تمام حسان(القياس الاستعمالي) وقال :"أنه تطبيق عملي ،وهو انتحاء كلام العرب ومحاكاته " [24] وهذا القياس يقوم به المتكلم ، وهو الذي يلجأ إليه الأطفال عندما يقيسون ما لم يسمعوه من جمل أو صيغ على ما سمعوه من قبل وقد يحدث أن يخطئ الأطفال عندما يقيسون ما لم يسمعوه من جمل أو صيغ على ما سمعوه من قبل ، في مرحلة اكتساب اللغة ، فيبرز دور الأسرة في إرشادهم إلى الاستعمال الصحيح؛ فالطفل يسمع مثلاً : كبير وكبيرة ، وصغير وصغيرة ، وطويل وطويلة فيظن أن الفرق بين المذكر والمؤنث ينحصر في " تاء التأنيث " فحسب ، لذا يقيس على هذه الكلمات التي سمعها على ما لم يسمعه فيقول: أحمر وأحمرة ، وأعرج وأعرجة، وهذا ما يعرف بالقياس الخاطئ ،ويستمر هذا القياس

مع ابن اللغة في مراحله المختلفة .والكبير أيضاً يستخدم القياس فيقيس ما لم يسمعه من قبل على ما لديه من مخزون لغوي ، فليس من المعقول أن يكون قد سمع كل الصيغ والجمل وطرق صياغتها وكذا الأسلوب، لذا نراه يلجأ دائماً إلى القياس ، وقد يحدث أن يخطئ أيضاً في قياسه .وما تفعله المجامع اللغوية الآن من صياغة الجديد من المصطلحات والألفاظ قياساً على طرق الصياغة العربية ،لهو نفسه "القياس الاستعمالي "،وذلك لمسايرة التقدم الحضاري وما يصحبه من ضرورة صياغة الجديد من الألفاظ والمصطلحات للاكتشافات والعلوم الجديدة التي لم تكن معروفة في أصل هذه اللغة.

إن أساليب الأدباء تجري على القياس الاستعمالي، فالمرء يكوّن أسلوبه بطريق القراءة ،وحفظ النصوص الأدبية ، ثم الكتابة مع محاولة تقليد ما قرأ، وما حفظ ،وبعد هذا الجهد يعجب المرء بطرق خاصة في رصف الجملة ، وفي اختيار المفردات ، بل وفي اختيار الزاوية التي ينظر فيها إلى الموضوع كذلك ، عندئذ يبدأ في صياغة أسلوبه قياساً على هذه المثل الجمالية التعبيرية التي كونها لنفسه واختزنها في جهازه العصبي[25]. فهذا النوع من القياس هو ما يقصده ابن جنى بقوله: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب". وهو ما يقصده السيوطي عندما ينقل عن ابن الأنباري قوله: " اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس.

أما النوع الثاني من القياس فهو "القياس النحوي " أو قياس الأحكام "، وهذا النوع يقوم به الباحث ، ويعرّفه النحاة بأنه حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"، أو " هو قياس حكم شيء على حكم شيء آخر لسبب يريدونه.."، أو بعبارة أخرى " حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة"، " أو حمل فرع على أصل لعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع " أو " إلحاق الفرع بالأصل بجامع"، وهذا القياس هو المقابل النظري للقياس الاستعمالي، فإذا كان ما يرمي إليه القياس الاستعمالي هو الصوغ العملي فإن ما يرمي إليه القياس النحوي هو الحمل النظري، ويجب أن يكون الموقف من القياس النحوي منطلقاً من اللغة نفسها، ولا يحكم بمعايير غير لغوية في قياسه، " وهذا الحمل إما أن يكون مبنياً على علة أو غير مبني على علة ، فإن لم يكن مبنياً على علة فهو ما يسمونه الشبه" ، وهو الأعم والأغلب في قياس النحاة بعد الخليل،لأنه قائما على ملاحظة أوجه الشبه القريبة بين المقيس والمقيس عليه لفظا ومعنى[26] ، وهو أقرب أنواع القياس النحوي إلى القياس الاستعمالي ، ومثاله إعراب المضارع لشبهه باسم الفاعل . أما إذا كان مبنياً على علة فإما أن تكون العلة مناسبة أو غير مناسبة، فإذا كانت العلة مناسبة سمي القياس " قياس العلة" ويلزم حينئذ أن يكون هناك أصل وفرع وعلة وحكم ، فإذا كانت العلة غير مناسبة سمي " قياس الطرد" ومثال قياس العلة : قياس رفع نائب الفاعل قياساً على الفاعل بعلة الإسناد في كل منهما، ومثال قياس الطرد أن " ليس " مبنية بسبب اطراد البناء في كل فعل غير متصرف ، وكان الأفضل من هذه العلة أن يقال إنها مبنية لأن الأصل في الأفعال البناء فهذا يشكل علة مناسبة.."[27]. والذي سماه بهذا الاسم " قياس الطرد " هو ابن الأنباري "وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإحالة في العلة " [28] ،وتتمثل أركانه في: أصل و فرع و حكم وتفتقد المناسبة في العلة. ويرى بعدم حجيته ،ومثاله :حمل الأفعال(يقيم،تقيم،نقيم)على (أقيم) في حذف الهمزة منه وإن لم يجتمع فيه همزتان ،فأقيم أصلها (أُأَقْوَمُ) حذفت الهمزة الثانية حتى لا تجتمع همزتان، ثم حذفوها مع الياء والتاء والنون حملا على (أقيم).

أما محمد الخضر حسين الجزائري فقد قسم القياس إلى أربعة أقسام [29]: الأول: حمل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى وإعطاؤها حكمها لوجه يجمع بينهما كما يقال:أعرب المضارع قياسا على الاسم. الثاني: أن نعمد إلى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه الاسم وجوداً وعدماً فنعدى هذا الاسم إلى معنى آخر يحقق فيه ذلك الوصف، ونجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة، ومثال هذا اسم الخمر عند من يراه موضوعاً للمعتصر من العنب خاصة، وما وضع للمعتصر من العنب إلا لوصف ، هو مخامرته للعقل وستره، فإذا وجد عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب في الشدة الذاهبة للعقل، فإن من يقول بصحة هذا القياس يجعل هذا العصير من أفراد الخمر

ويسميه خمراً تسمية حقيقية لغوية. الثالث: إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت له باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة ، كصيغ التصغير والنسب والجمع، وأصل هذا أن الكلمات الواردة في كلام العرب على حالة خاصة، يستنبط منها علماء العربية قاعدة ، تخول المتكلم الحق أن يقتبس على تلك الكلمات الواردة ما ينطق به من أمثالها. الرابع: إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه كما، أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجي قياساً على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث، فيقال فيمن سمّى "معد يكرب" " يا مَعْدى كما يقال في فاطمة " يا فاطِم". ثم تناول النوعين الأخيرين بالدراسة والشرح وأطلق عليهما : القياس الأصلي وقياس التمثيل.

أ - **القياس الأصلي**: هو إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم تثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة ، كصيغ التصغير والنسب والجمع [30] فبناء على الحالة الخاصة للكلمات العربية تستنبط لها قواعد،حيث يمكن لكلمات أخرى أن تقاس عليها وتطبق عليها نفس القواعد. ويعتبر محمد الخضر اللهجات العربية ،والتي يسميها لغة جميعها مما يصح القياس عليه، ويستند في ذلك إلى قول ابن جني: "اللغات على اختلافها كلها حجة والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ"ويستشهد بقول أبي حيان التوحيدي " كل ما كان لغة لقبيلة صح القياس عليه ".

وفي كلامه على ما يقاس عليه ،يضع محمد الخضر القرآن الكريم في أول وأفضل مرتبة يحتج بها في تقرير أصول اللغة ، باعتباره نزل بلسان عربي مبين {بِلِسَانٍ عرَبِي مُبِينٍ}[31] ، وأنه بالغ في الفصاحة والبلاغة وحسن البيان الذروة التي ليس بعدها مرتقى. لذلك كان القياس على ما وردت عليه كلمه وآياته من أحكام لفظية ،ويرتكز في ذلك على قول الرازي :"إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول ، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى"، لذلك فإن مكانة القرآن الكريم تقضي الاحتجاج به في كل حال، بعيدا عن التأويل والتعسف في التقدير . ولم يفرق محمد الخضر بين ما وافق الاستعمال الجاري، فيما وصل إليه من شعر العرب ومنثورهم ،وما جاء على وجه انفرد به، فقال:"ولا نتبع سبيل من يحيدون عن ظاهره"،ويذهبون به مذهب التأويل ليوافق آرائهم النحوية"[32]. بعد ذلك يضع الحديث النبوي الشريف في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم للاحتجاج به في تقرير الأحكام العربية ، ويبرر ذلك بقوله :"إن الرسول صلى الله عليه وسلم كان أفصح من نطق بالضاد من العرب ، أوتي جوامع الكلم "[33]. وهو بذلك يركز على ؛ حديث يروي بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ، وبلوغه أعلى ما يمكن أن يبلغه من حكمة البيان ، فهذا الحديث لم تتغير ألفاظه ،وهي نفسها ألفاظ الرسول صلى الله عليه وسلم مثل "حمى الوطيس" و "مات حتف أنفه" وغيرها ، وهذا النوع من الحديث لم يختلف حوله اثنين لأنه مروي بألفاظه . وحديث تتعدد طرقه ويتحد لفظه لم يتصرف في ألفاظه خاصة إذا كانت تلك الطرق المتعددة متصلة براو يحتج بعبارته في الأحكام اللغوية. خلافا للنحاة المتقدمين الذين لم يعتدوا بالحديث ،بل تركوا الاستشهاد به دون أن يقدموا تبريرا لذلك [34]،

ويعتمد محمد الخضر في تقرير أحكام اللفظ على أشعار الجاهلية (امرؤ القيس، زهير بن أبي سلمى) وعلى أشعار المخضرمين (حسان ، لبيد) ، والشعراء الإسلاميين (الفرزدق ، ذي الرمة) ، أما أشعار المحدثين فلا يحتج بها في أحكام اللسان [35] ،وهكذا كان الفاصل في الأخذ بكلام العرب عند أغلب النحاة هو ما سلم من الاختلاط بالأعاجم واللحن .

ب - **قياس التمثيل** :هو إلحاق نوع من الكلم بنوع آخر في حكم ، ويأخذ النحاة بقياس التمثيل لإثبات أصل الحكم، وكثيراً ما يرجعون إليه في تأييد المذهب بعد بنائه على السماع ، فهذا أبو حيان الذي يعد من أشد النحاة وقوفاً عند حد السماع ،ومن أسرعهم إلى محاربة من يعوّل على هذا الضرب من القياس، يقول: "إن الناصب لـــ إذا فعل شرطها، قياساً على سائر أدوات الشرط. وما قاله أبو حيان أشار إليه"ابن هشام " عندما ذكر مسألة في ناصب" إذا" وقال: "في ناصب إذا مذهبان[36]: أحدهما: أنه شرطها وهو قول المحققين، فتكون بمنزلة متى وحيثما وأيّان. والثاني: أنه ما في

جوابها من فعل أو شبهة وهو قول الأكثرين" . ويرى محمد الخضر حسين أن قياس التمثيل يكون صحيحا إذا كان وجه الشبه بين الأصل والفرع واضحا، أو ظهر أن ما ذكره المستدل على وجه التعليل هو العلة التي نربط بها حكم الأصل ، وأنه لا يوجد بين الأصل والفرع فارق ، يؤثر في عدم تعدية حكم الأصل إلى الفرع ؛ مثل ما أجازه بعض النحاة في تقديم معمول الفعل المنفي بـ"لن":كقولنا: (زيدا لن أضربَ) كما جاز قولهم :(زيدا سأضربُ) ، وأن لا يكون حكم الأصل مخالفا للأصول، خارجا عن حد القياس. أما المنكرون لهذا القياس فقد فرقوا بين "السين" و"لن"؛ إذ أن حرف النفي يقتضي الصدارة في الجملة التي يدخلها، ولا يقتضي ذلك حرف التنفيس. ثم يرجع محمد الخضر الأمر إلى قوة نظر المجتهد في العربية ؛ فإن الأصول التي يجيء حكم الأصل على خلافها تتفاوت في اقتضاء حكمة الوضع لها وخروج العرب عن حدودها ، فالأصل الذي يمنع من زيادة الكلمات مثلا أقوى من الأصل الذي يمنع من تقديم المعمول على العامل ، لذلك كانت مخالفة العرب لقانون تقديم المعمول على العامل أكثر من مخالفتهم لقانون المنع من الزيادة ، بشرط أن لا يكون حكم الأصل موضع اختلاف. مثال ذلك : أن الكوفيين ألحقوا فعل التعجب بأفعل التفضيل في جواز بنائه من البياض والسواد ، ورد البصريون هذا القياس، على أنه مختلف فيه لأنهم لا يوافقون على حكم الأصل، وهو صوغ اسم التفضيل من أسماء الألوان. ويرى محمد الخضر أن القياس المختلف فيه لا يكون حجة على المخالف في حكم الأصل ، أما من تقرر عنده حكم الأصل بدليل راجح فله أن يتعلق بمثل هذا القياس في تعديته إلى الفرع.

أنواع أخرى للقياس ذكرها محمد الخضر في كتابه منها:

1- **قياس الشبه** : يقيس النحاة بعض أنواع الكلم على بعض، إذا انعقد بينهما شبه من جهة المعنى أو من جهة اللفظ، ويسمى هذا القياس" قياس الشبه" [37] .ومثال الشبه من جهة المعنى أن أسماء الأفعال نحو" عليك ومكانك وأمامك" مشابهة في المعنى للأفعال التي قامت هذه الأسماء مقامها وهي إلزم وأثبت وَتَقدَّم، ولهذا الشبه أجاز الكوفيون تقديم معمول أسماء الأفعال عليها، قياساً على جواز تقديمه على الأفعال التي قامت هي مقامها، فجعل الكسائي "كِتَاب" في قوله تعالى:{كتابَ اللهِ عليْكُمْ}[38] مفعولا تقدم على عامله"عليكم"التي هي اسم فعل أمر بمعنى ألزموا ،رغم معارضة البصريين للكسائي في هذا ، الذين يجعلون "كتاب" مصدر منصوب بفعل محذوف والتقدير كتب الله عليكم ذلك كتاباً. ومثال الشبه من جهة اللفظ أن المركب المزجي يشابه المختوم بتاء التأنيث في أحوال لفظية، منها حذف جزئه الثاني عند النسب كما تحذف تاء التأنيث، ومنها أن التصغير يجري في صدره كما يجري فيما قبل تاء التأنيث، وللشبه في هذه الأحوال اللفظية، أجازوا ترجيحه بحذف الجزء الثاني قياساً على ترخيم المؤنث بحذف التاء.

2 - قياس العلة و ينبني على اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة التي يقع في ظنهم أن الحكم قائم عليها،ويأتي على ثلاثة أقسام: **أحدها**: قياس الأَوْلى وهو أن تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل، ومثال هذا أن صاحب الكافية أجاز في نحو" أغضُضْنْ" أن يقال:"غُضْنْ" قياساً على قول العرب في نحو" اقْرِرْنَ" قِرْن بحذف أحد المثلين، وعلة هذا القياس طلب التخفيف . **ثانيها**: قياس المساوي: وهو أن تكون العلة في الفرع والأصل على السواء، ومثاله أن يقول مَنْ منع تقديم خبر ليس عليها: لا يجوز تقديم خبرها عليها قياساً على (عَسَى) ، فإنه لا يجوز تقديم خبرها عليها، وعلة المنع عدم تصرّف الفعل وهذه العلة يستوي فيها الفعلان (ليس وعسى). **ثالثها**: قياس الأدنَى وهو أن تكون العلة في الفرع أضعف منها في الأصل ومثاله أن اسم الزمان المضاف إلى الفعل الماضي يجوز بناؤه على الفتح نحو قول الشاعر:

على حِينَ عَاتَبْتُ المشِيبَ على الصِّبا ººº فقلت: ألمّا أَصْحُ والشّيب وَازِع؟ [39]

بفتح نون "حِينَ" على البناء وكسرها على الإعراب. وعلة بنائه أن الظرف في الواقع مضاف إلى المصدر الذي تضمنته الجملة وإن كان في الظاهر مضافاً إلى الجملة نفسها، فشابه اسم الزمان كلمتي "قبلُ وبعدُ" في وجه بنائهما حين

يقطعان عن الإضافة لفظاً لا معنى، وتتقوى هذه العلة في اسم الزمان الواقع بعده فعل ماضٍ أن الفعل الماضي واقع موقع المضاف إليه، الذي قد يكتسب منه المضاف شيئاً من أحكامه. فإن كان الواقع بعد اسم الزمان فعل مضارع ،والمضارع معرب نحو"على حين أعاتب الزمان" فعلة بناء اسم الزمان "حين" أضعف منها في حال اتصاله بفعل ماض، حيث نقص منها ما كانت قد تقوّت به من استمداد المضاف لاكتساب البناء من المضاف إليه. وقد اكتفى بعض البصريين والكوفيين بالعلة الضعيفة، وأجازوا بناء اسم الزمان الواقع بعده فعل مضارع ليتحقق أصل العلة وهو الانقطاع عن الإضافة في اللفظ دون المعنى.

3 - القياس في ترتيب الكلمات : أكد محمد الخضر حسين على التناسب الطبيعي الذي "يقتضي أن تذكر الكلمة التابعة عقب الكلمة المتبوعة (المعطوف عليه يتقدم على المعطوف، الموكد على التوكيد، المبدل منه على البدل...) والذي يجيز تقديم كلمة تابعة على متبوعها، تقبل دعواه متى ما كانت مصحوبة بدليل"[40] .

4 - القياس في الفصل: المتمثل في الألفاظ المربوطة ببعضها من جهة المعنى فالأصل أن لا يفصل بينها فاصل، غير أنهم خالفوا هذا الأصل ،فركز على قوة الارتباط وضعفه ؛ إذ يفصل بين ما ضعف ارتباطهما،ولا يمكن ذلك بين ما كان الارتباط بينهما قويا، مثل: الموصول العامل (أنْ)المصدرية فقد منعوا الفصل بينه وبين صلته، وأجازوا الفصل بين الموصول غير العامل ووصلته (ما) المصدرية . لأن الموصول العامل اشد اتصالا بصلته، فهو طالب للصلة من جهة المعنى والعمل) [41].

5 - القياس على الشاذ : والشاذ هو ما خالف النصوص اللغوية والقواعد النحوية ، ولم يجز النحاة القياس على عليه،لأنه يؤدي إلى اضطراب المقاييس والقواعد . يقول المبرد: "إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك"[42]. أما محمد الخضر حسين فيقسم الحكم الذي ورد به السماع النادر إلى أربعة أقسام[43]:

أحدها: أن يرد لفظ معيّن على وجه لم يرد السماع بخلافه ،لا في اللفظ عينه ، ولا فيما كان من نوعه ، و"سيبويه" إمام البصريين يكتفي بهذا اللفظ الواحد ،ويتخذه أصلاً، يقيس عليه كل ما كان من نوعه ومثاله:" شَنَئِيّ" في النسبة إلى "شنوءة" فقد اكتفى بهذا الشاهد وجعل وزن"فَعَلِيّ" قياساً في كل ما كان على صيغة "فَعُولة". أما الأخفش فقد ذهب إلى أن كلمة "شَنَئِيّ" مذهب الشاذ الذي لا يقوم عليه قياس، وأخذ بالأصل الأول للنسب، وهو إبقاء الكلمة على حالها، فيقال في النسب إلى "فروقة" فَرُوقِيّ".غير أن سيبويه اعتمد على قياس "فَعُولة" بـ"فَعِيلة"؛ إذ أن قياس النسبة إلى "فعيلة" "فَعَلِيّ" نحو: حنيفة وصحيفة فيقال في النسبة إليهما حَنَفِيّ وصَحَفِيّ. ويرى ابن جني [44] أن سيبويه قاس "فَعُولة" على "فَعيلة" لمشابهتها إياها من عدة أوجه: لأن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثي، وأن ثالث كل واحدة منهما حرف لين يجري مجرى صاحبه، وأن في كل واحدة من فَعُولة وفَعِيلة تاء التأنيث، و اصطحاب فَعُول وفَعِيل على الموضع الواحد نحو: أثِيم وأثوم ورحيم ورَحوم ونَهِي عن الشيء ونَهُو.

ثانيها: أن يرد لفظ معين على وجه يخالف القياس والسماع ،وهذا الوجه المخالف للقياس والسماع لا يقام له في نظر الجمهور وزن، ولا يجوز لأحد النسج على منواله . لكن الأخفش حاد عن هذا السبيل حين سمع قولهم: "هَدَاوَى" في جمع "هديّة" فجعله مقيساً في كل ما كان لامه ياء وهذه الكلمة شاذة عن السماع والقياس ، إذ المسموع والموافق للقياس في مثل هذا بقاء الياء بحالها فيقال في جمع "هديّة" و"عطيّة" و"وَمَزِيّة" هدايا وعطايا ومَزايا. ومن هذا القبيل أن القياس في اسم المفعول المأخوذ من الفعل الثلاثي المعتل العين بالواو حذف أحد الواوين فيقال في اسم المفعول من"رَامَ" مَرُوم ومن قَال مَقُول ولكن ورد في ألفاظ معدودة النطق بالواوين كليهما.، فقال بعض العرب: ثوب مصوون ومِسْك مدووف (مخلوط أو مبلول، ينظر اللسان" داف").وفرس مقوود، ومثل هذه الكلمات الشاذة تحفظ عند الجمهور ولا يصح لأحد أن

يقيس عليها، وخالفهم في هذا "المبرد" وألحقها بقبيل ما يقاس عليه. أما " ابن جني" فقد جعل ذلك كله شاذاً في القياس والاستعمال فلا يسوغ القياس عليه وَلاَ رد غيره إليه[45] .

ثالثها: من هذا النوع أيضاً ما يرد على الوجه الموافق للقياس نحو"استَحْوَذَ" و"اسْتَصْوَب" فقد ثبت عن العرب أنهم قالوا: استحاذ واستصاب. فيجوز الوجهان ،غير أنه الوجه الأكثر في السماع هو الأرجح في الاستعمال ،لأنه مألوف عند المخاطبين أكثر من الوجه الذي قلّ في السماع ،وإن كان أرجح من جهة القياس.

رابعهاً: من هذا النوع أيضاً أن ترد ألفاظ معينة على ما يوافق القياس ويخالف السماع، ومثل هذا أن المعروف في خبر "عَسَى" أن يأتي مضارعاً مقروناً بأنْ، أو مجرداً منها، وورد اسماً صريحاً في أمثلة معدودة، فقالوا في المثل" عَسَى الغُوَيْرُ أبْؤسا" [46] . والخلاصة أنه ما يجئ على غير القياس قسمان:

الأول: أن يكون كلام العرب سائراً على سنة معروفة، ووضع عام ،فَتُسمَع الكلمة أو نحوها ممن لا يعرف بالفصاحة ،وهي تخالف المعروف في مجاري الكلام، فهذه لا تصلح أن تكون موضعاً للقياس.

الثاني: ما يرد في الكلام الفصيح، ونتحقق أنه لم يصدر عن خطأ أو تلاعب في أوضاع اللغة ،مثل آيات الكتاب الحكيم والأحاديث التي قامت القرائن على أنها مروية بألفاظها العربية الصحيحة . فلو قال أحد: رزق فلان على خصمه الفوز، أو قال: يعجبني أمام السلطان تكلمك بالحق، لقضينا لقوله بالفصاحة إذ له أسوة بقوله تعالى: { فَلَما بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ} [47] وقوله تعالى {ولا تأْخُذْكُم بهِمَا رَأْفَةُ في دينِ اللهِ} [48]. ولا نبالي في تقديم معمول صلة"أل" على "أل" [49] ،متى كان المعمول ظرفاً أو جاراً أو مجروراً ،وإن منعه كثير من النحاة، فلو قال أحد: "إني لزيد من المحبين" لتلقينا قوله بالقبول إذ لم يزد على أن اقتدي بقوله تعالى: {وكانوُا فيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ}[50].ويتضح لنا مما سبق أنه لو جاءت لغة مخالفة للقياس ،ولكن جاء في القرآن الكريم ما يتفق مع هذه اللغة ،وجب القبول بها لأن القرآن الكريم أعلى مراتب البلاغة والفصاحة.

6 - القياس على ما لابد من تأويله بخلاف الظاهر:قد يرد في كلام العرب ضرب من الكلام على وجه شائع ، ولا يستقيم المعنى إلا بتخريجه على خلاف ظاهره ، فيذكر محمد الخضر رأيين للقياس عليه ؛ الرأي الأول:المنع من القياس عليه وإن كان وجه تأويله مما يسعه القياس عليه،ويضرب لنا مثالا لذلك : المصدر الذي كثر مجيئه حالا، أنه مقصور على السماع، مع أنهم يئولون المصدر باسم الفاعل أو يقدرون معه مضافا يصلح أن يكون حالا (طلع زيد بغتة) يقدرون اسم الفاعل (طلع زيد ذا بغتة)،إطلاق المصدر مرادا منه اسم الفاعل ، وحذف المضاف شائعان في الاستعمال بحيث لا يقفان عند حد السماع[51]. أما الرأي الثاني فذهب إلى أنه من باب القياس عليه ، ويذهب محمد الخضر مع هذا الرأي، ويحتج بقصد المتكلم ، و بما استحسنه علماء البلاغة من حمل المصدر على الذات، عند قصد المبالغة مثل زيد عدل.، الليلة الهلال،أي طلوع الهلال؛ حيث لا يخبر باسم الزمان عن اسم الذات فقدروا له اسم معنى (طلوع)مضافا إلى (الهلال)[52].

أسباب الاختلاف حول القياس: ويقصد بالاختلاف أن يذهب كل عالم إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر. وقد وقعت اختلافات حول قضايا اللغة من أبرزها: في الاسم كالقرء، هل يراد به الحيض أم الطهر، وفي الفعل كعسعس، هل يراد بها لإقبال أو الإدبار، وفي الحرف كالواو في قوله تعالى في الآية 7 من سورة آل عمران:{ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ } هل هي للعطف أم للاستئناف، وكذلك الاختلاف في دلالة اللفظ على معناه الحقيقي ومعناه المجازي.

كما كان الاختلاف في صحة القياس ؛ إذ لابد أن يتوفر لدى العالم من استقراء كلام العرب ما يكفي لتركيب القاعدة فيجيز القياس ، ولا يبلغ الآخر بتتبعه مقدار ما يؤخذ منه حكم كلي، فيقصر الأمر على السماع . وقد يستوي الفريقان أو يتقاربان فيما عرفوه من الشواهد ،ويكتفي به أحدهما في فتح باب القياس، ويستقله الآخر فلا يتخطى به حد

السماع. وقد يختلفون في القياس نظراً إلى ما يقف لهم من الأحوال التي تعارض السماع. فالكوفيون الذين يكتفون في بعض الأقيسة بالشاهد والشاهدين قالوا: إن صيغ المبالغة: "فعّال ومِفْعال وفَعُول" لا تعمل عمل اسم الفاعل، وأخذوا يؤولون الشواهد التي سردها البصريون، واعتذروا عن عدم قبولها والتمسك بظاهرها، بأن اسم الفاعل إنما عمل لشبهه بالفعل المضارع في وزنه ، أما الصيغ المذكورة لم تأت على الوزن الذي قرّب اسم الفاعل من أصله الذي هو المضارع. بينما أعطى البصريون لهذه الصيغ حكم اسم الفاعل في العمل أخذاً بتلك الشواهد التي ذكرها النحاة ومنها: ما سمعه "سيبويه" [53] من قول بعض العرب:"أما العَسَلَ فأنا شَرّاب" فـ"العسل" منصوب بشراب وقد تقدم على عامله. ومن إعمال هذه الصيغ قول الشاعر: [54] .

أخا الحرب لبّاسا إليها جلالها وليس بولاّج الخوالفَ أعقَلا

ومن أسباب اختلافهم في القياس اختلاف نظرتهم إلى الشاهد أو الشواهد التي تذكر ليقاس عليها؛إذ يختلفون في أمانة ناقلها ،أو في صحة عربية قائلها ،أو في وجوه فهمها وإعرابها . فإذا فقدت الثقة في الناقل للكلام أو في فصاحته لا يكون لكلامه وزناً ولا يعتمد عليه في شيء من أحكام اللسان. أما محمد الخضر حسين فقد ذكر أسباب اختلاف العلماء في القياس وحصرها في:

- أن يتوفر لدى العالم من استقراء كلام العرب ما يكفي لتركيب القاعدة فيجيز القياس، بينما لا يبلغ لدى الآخر مقدار ما يؤخذ منه حكم كلي فيقصر الأمر على السماع[55]. ويفهم من عبارة "ما يكفي" أن يكون المقيس عليه كثيرا مطردا أسواء كان نصا أم قاعدة، بينما قاس البعض على القليل، قال السيوطي:"ليس من شرط المقيس عليه الكثرة فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له "[56] ويشترط في القليل أن يكون هو كل ما ورد في بابه ولم يسمع ما يناقضه.
- الاختلاف راجع إلى ما يقف لهم من الأحوال التي تعارض السماع ، فالكوفيون الذين يكتفون في بعض الأقسية بالشاهد أو الشاهدين ، قالوا أن صيغ المبالغة (فعال، مفعال، فعول) لا تعمل عمل اسم الفاعل لأنها لن تجيء على الوزن الذي قرب اسم الفاعل من أصله وهو المضارع.بينما نجد البصريين قد منحوا لهذه الصيغ حكم اسم الفاعل في العمل واعتبروا الزيادة التي اختصت بها هذه الصيغ في المعنى هي ما يقابل مشابهة اسم الفاعل للمضارع في اللفظ ، وبذلك تحصل الموازنة والتساوي.
- الاختلاف سببه الشاهد أو الشواهد التي تذكر للقياس عليها ،إذ أنهم يختلفون في أمانة ناقلها،أو في صحة عربية قائلها ، أو في وجوه فهمها وإعرابها.
- الاختلاف في ثبوت اللغة بالقياس: اختلف العلماء في ثبوت اللغة بالقياس، من حيث اختلفوا في ثبوت اللغة، هل هي توقيفية أو اجتهادية؟ والذي ترتب عليه التأثير في القواعد الأصولية اللغوية والتشريعية للمعتصر من العنب ،إلا لوصف هو مخامرته للعقل وستره، فإذا وجد عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب في الشدة المضربة المخمرة للعقل، فإن من يقول بصحة هذا القياس يجعل العصير من أفراد الخمر، ويسميه خمراً تسمية حقيقية لغوية[57] ، كذلك قياس النباش للقبور لأخذ أكفان الموتى، على من يأخذ أموال الأحياء سواء في السرقة.

نتائج العرض:

1 - يعد كتاب "القياس في اللغة العربية " مصدر من مصادر اللغة العربية الذي يجب الاعتماد عليه في الدراسات اللغوية، فقد احتوى على أراء الشيخ العلامة محمد الخضر التي أنارت الطريق ،وبسطت الوعر وجعلته في متناول الباحثين. فالشيخ يفرق بين " القياس اللغوي" أو " قياس الأنماط" الذي يقوم به المتكلم،وبين القياس النحوي أو "قياس الأحكام " الذي يقوم به الباحث".

2 - القياس اللغوي " لابد منه لمسايرة التقدم الحضاري كون اللغة العربية لغة تقبل التأثير والتأثر ، ومواكبة لما يحدث في المجتمع من تطور علمي وتقني وإعلامي.

3 - القياس هو فتح سبيل التطور للغة العربية على وجه يلاءم روحها، وهو ضمان لها، و درع واقي من اللحن والتحريف والزيغ. وقد قسم محمد الحضر القياس، إلى قياس الأصل وقياس التمثيل .

4 - دعا الشيخ إلى تأسيس المجامع اللغوية التي تعمل على تثبيت المصطلحات وتعميمها، وتعريبها.

5 - المقيس عليه عند الشيخ :القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ثم كلام العرب منثورها ومنظومها.

6 - اعتمد محمد الخضر في حديثة عن القياس على آراء من سبقوه ، فيذكر : الزمخشري،ابن جني ، أبي حيان التوحيدي، ابن حزم، الأخفش، السيوطي، سيبويه وغيرهم ، وكان في كل مرة يبين موقفه من هذه الآراء .

7 - اعتمد في تبسيط فكرته على أمثلة واضحة ، وشواهد تمكن الباحث من الفهم السريع .

8 - توسع القياس عنده ليشمل أبواب الصرف ؛ فتكلم عن القياس في المصادر، والأفعال ، واسم الفاعل، واسم المفعول به، وأفعل التفضيل والصفة المشبهة باسم الفاعل والنسب والتصغير.

الهوامش:

(1)هادي نهر اللغة العربية وتحديات العولمة.عالم الكتب الحديث أربد الأردن,الطبعة الأولى,2010 ص:1

(2)المرجع نفسه .ص: 47

(1) w.Taylor. arabic words in EnglishOxford.London.1964. .p/122

(4)حسني عبد الجليل يوسف,اللغة العربية بين الأصالة والمعاصرة خصائصها ودورها الحضاري وانتصارها, دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر , الاسكندرية , الطبعة الأولى ,2007 ص:6)

(5)محمد الخضر حسين الجزائري . القياس في اللغة العربية . المؤسسة الوطنية للكتاب.الجزائر 1986 .ص 14

(6)المصدر السابق :القياس في اللغة العربية .ص: 20 - 23

(7)المرجع السابق اللغة العربية وتحديات العولمة..ص:65

(8)ابن سلام الجمحي.طبقات فحول الشعراء شرحه محمود محمد شاكر.مطبعة المدني . مصر 1980..ص:11- 16

(9)صابر بكر أبو السعود.القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني. مكتبة الطليعة بأسيوط. 1978.:ص:30

(10)محمد سالم صالح.أصول النحو.دراسة في فكر الأنباري . دار السلام للطباعة والنشر ط 1 2006. ص:61.

(11)أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر .الكتاب ..تحقيق عبد السلام هارون.الهيئة المصرية العامة للكتاب .ط 2 . 3\405.

'(12)إسماعيل ا بن حماد الجوهري. تاج اللغة وصحاح العربية.تحقيق أحمد عبد الغفور عطار.دار العلم للملايين .بيروت.1987 ص:-967 - 968

(13)ابن منظور. لسان العرب، فصل القاف، حرف السين ص70-71

(14)علي بن محمد الآمدي.الإحكام في أصول الأحكام. المكتب الإسلامي .مؤسسة النور والرياض.ط 2 . بيروت. ص:5/3.

(15)أبو البركات بن الأنباري. لمع الأدلة في أصول النحو تحقيق سعيد الأفغاني .مطبعة الجامعة السورية .1985.ص:93.

(16)المصدر السابق .لمع الأدلة في أصول النحو.ص:93.

(17)أبو البركات بن الأنباري الإغراب في جدول الإعراب . تحقيق سعيد الأفغاني . مطبعة الجامعة السورية ص:45 .

(18)أبو الفتح غثمان بن جني.لخصائص. تحقيق محمد علي النجار.عالم الكتب . بيروت. 357/1 .

(19)االمصدر نفسه .الخصائص .329/1

(20)المصدر السابق .لمع الادلة في أصول النحو.ص:95.

(21)ابراهيم أنيس.من أسرار اللغة العربية . مكتبة الأنجلو المصرية.القاهرة .1978. ص 13.

(22)المصدر السابق .القياس في اللغة العربية.ص:27 .

(23)المصدر السابق القياس في اللغة العربية ص:28.

(24)تمام حسان.الأصول .دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب. منشورات عالم الكتب . القاهرة .2004.ص:147.

(25)تمام حسان.اللغة بين المعيارية والوصفية. عالم الكتب.مصر.2001 .ص:31.

(26)المرجع السابق القياس في النحو العربي .من الخليل إلى ابن جني . ص : 58 .

(27)لمع الأدلة .ص:105.

(28)المصدر نفسه ك ص: 110.

(29)المصدر السابق.القياس في اللغة العربية . ص:31 - 33.

(30)المصدر نفسه .ص: 36

(31)الشعراء 195.

(32)المصدر السابق . القياس في اللغة العربية . ص: 36

(33)المصدر نفسه. ص:41

(34)المرجع السابق .أصول النحو دراسة في فكر الأنباري . ص: 235 .

(35)المصدر السابق .القياس في اللغة العربية .ص:44.

(36)جمال الدين بن هشام الأنصاري.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. حققه مازن المبارك ومحمد علي حمد الله.دار الفكر للطباعة والنشر.ط 1 2005 ص: 99.

(37)المصدر السابق .اصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري.ص:391.

(38)النساء 24

(39)البيت للنابغة الذبياني وهو من الطويل وجاء في مغني اللبيب ص482 ، والشاهد" قوله" على حين" حيث يجوز في "حين" الإعراب وهو الأصل والبناء لأنه أضيف إلى مبني وهو الفعل الماضي" عاتبت".

(40)المصدر السابق . القياس في اللغة العربية.ص105.

(41)المصدر السابق .القياس في اللغة العربية .ص:107 ـــــ108.

(42) جلال الدين السيوطي.الأشباه والنظائر في النحو. دار الكتاب العربي.ط 1. 1984. ص:49/3.

(43)المصدر السابق .القياس في اللغة العربية .ص49.

(44)المصدر السابق . الخصائص. ص:115/1.

(45)المصدر السابق. الخصائص.ص:99/1.

(46)قال الأصمعي: وأصله أنه كان غار فيه ناس فانهار عليهم أو أتاه فيه عدو فقتلوهم فيه فصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر. ينظر لسان العرب "غور".

(47)الصافات: 102.

(48)النور: 2.

(49)تكون ألـــــ اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين.

(50)يوسف: 20.

(51)المصدر السابق.القياس في اللغة العربية .ص:57.

(52)المصدر نفسه.ص:58.

(53)المصدر السابق .الكتاب.ص:1 /110.

(54)البيت من الطويل وهو للقلاح بن حزن

(55)المصدر السابق.القياس في اللغة العربية .ص:61.

(56)جلال الدين السيوطي.الاقتراح في علم أصول النحو . تحقيق أحمد محمد قاسم ص:98.

(57)المصدر السابق.القياس في اللغة العربية .ص:36.

قائمة المصادر والمراجع:

1 - القرآن الكريم
2 - أصول النحو.دراسة في فكر الأنباري .محمد سالم صالح.دار السلام للطباعة والنشر ط 1 2006
3 - الإحكام في أصول الأحكام.علي بن محمد الآمدي.المكتب الإسلامي .مؤسسة النور والرياض.ط 2 . بيروت.
4 الإغراب في جدول الإعراب لأبي البركات بن الأنباري . تحقيق سعيد الأفغاني . مطبعة الجامعة السورية
5 الأصول .دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب.تمام حسان.منشورات عالم الكتب . القاهرة .2004.
6 الأشباه والنظائر في النحو.جلال الدين السيوطي.دار الكتاب العربي.ط 1. 1984
7 الاقتراح في علم أصول النحو .جلال الدين السيوطي.تحقيق أحمد محمد قاسم
8 الخصائص. أبو الفتح غثمان بن جني.تحقيق محمد علي النجار.عالم الكتب . بيروت.
9 القياس في اللغة العربية .محمد الخضر حسين الجزائري . المؤسسة الوطنية للكتاب.الجزائر 1986
10 القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني.صابربكر أبو السعود.مكتبة الطليعة بأسيوط. 1978.
11 تاج اللغة وصحاح العربية ا.اسماعيل بن حماد الجوهري .تحقيق أحمد عبد الغفور عطار.دار العلم للملايين .بيروت.1987 .
12 طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي.شرحه محمود محمد شاكر.مطبعة المدني . مصر 1980.
13 .الكتاب .أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر.تحقيق عبد السلام هارون.الهيئة المصرية العامة للكتاب .ط 2 . 1977.
14 اللغة العربية وتحديات العولمة,هادي نهر ,عالم الكتب الحديث أربد الأردن,الطبعة الأولى,2010
15 اللغة العربية بين الاصالة والمعاصرة خصائصها ودورها الحضاري وانتصارها, حسني عبد الجليل يوسف,دار الوفاء لـــدنيا الطباعة والنشر , الاسكندرية , الطبعة الأولى ,2007.
16 اللغة العربية وتحديات العولمة. هادي نهر.عالم الكتب الحديث.ط 1 .2010.
17 اللغة بين المعيارية والوصفية.تمام جسان.عالم الكتب.مصر.2001 .
18 لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري. تحقيق سعيد الأفعاني .مطبعة الجامعة السورية .1985
19 لسان العرب . ابن منظور.طبعة دار المعارف.مصر.1993.
20 مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.جمال الدين بن هشام الأنصاري.حققه مازن المبارك ومحمد علي حمد الله.دار الفكر للطباعة والنشر.ط 1 2005
21 من أسرار اللغة العربية .إبراهيم أنيس.المكتبة الأنجلو مصرية.القاهرة .1978
22 w.Taylor. arabic words in EnglishOxford.London.1964